

علاقة التأثير و التأثير بين الدين العام والانفاق العام

(بالتطبيق على الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2005 - 2023)

The Relationship of Influence and Interdependence between Public Debt and Public Expenditure

(applied to the Jordanian economy during the period 2005-2023)

أ.د./ محمد ساحل¹ (*)، أ.د./ عبد الحق بن تفات²

¹ جامعة لونيبي علي - البلدية 02 (الجزائر)، mohamedsahel244@yahoo.com

² جامعة قاصدي مرباح - ورقلة (الجزائر)، bentabdelhak@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/05/15

تاريخ القبول: 2025/03/20

تاريخ الاستلام: 2024/10/02

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إيجاد نوع علاقة التأثير والتأثر بين الدين العام والإنفاق العام في الأردن خلال الفترة الزمنية 2005-2023م، مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي الذي يتلاءم وطبيعة بحثنا. وقد بينت الدراسة بعد استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط أن الانفاق العام مؤثر في الدين العام، وأن هذا الأخير بدوره مؤثر في الانفاق العام، غير أن أهم نتيجة هي أثر الانفاق العام الجاري في الدين العام أين سجلنا معامل الارتباط يساوي $R = 0.956$ وهذا يدل على أن العلاقة موجبة أي طردية وقوية بين الانفاق العام الجاري والدين العام، وأنه للإنفاق العام الرأسمالي أثر غير معنوي على الدين العام. مما يدفعنا إلى أن نوصي السلطات الأردنية بالإحجام عن الاقتراض لتمويل الإنفاق الجاري، وفي المقابل توجيه كل الدين العام لتمويل الإنفاق الرأسمالي، لأن ذلك سيساهم في تحقيق إيرادات في المستقبل القريب تكون كفيلة بتغطية الدين العام وخدماته. **الكلمات المفتاحية:** دين عام، انفاق عام، تأثير، تأثر، أردن.

Abstract:

This research aims to find the type of relationship of influence and impact between public debt and public spending in Jordan during the period 2005-2023, using the descriptive analytical approach and the quantitative approach that suits the nature of our research. The study showed, after using the simple linear regression model, that public spending is influential on public debt, and that the latter in turn is influential on public spending. However, the most important result is the effect of current public spending on public debt, where we recorded a correlation coefficient of $R = 0.956$, which indicates that the relationship is positive and strong, between current public spending and public debt. And that public capital spending has an insignificant effect on public debt.

Which prompts us to recommend that the Jordanian authorities refrain from borrowing to finance current spending, and in return direct all public debt to finance capital spending, because this will contribute to achieving revenues in the near future that are sufficient to cover public debt and its services.

Keywords: Public debt, Public expenditure, influence, impact, Jordan.

1. مقدمة:

إن أكبر المعوقات التي تواجه البلدان الأقل نمواً خلال مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة فيها هو نقص الموارد المالية المحلية (عبيد، 2015، ص 02)، وبالتالي، فإن الاقتراض العام بنوعيه الداخلي والخارجي يحتل دوراً مهماً في تعزيز النظام المالي وتوفير الأموال اللازمة لردم فجوة الادخار والاستثمار بها. وترتب على ذلك تسارع وتيرة ارتفاع الدين العام ومنه تقام المديونية في العديد من البلدان النامية.

وكما هو الحال في معظم البلدان النامية، يعاني الأردن من مشكلة الدين العام التي بدأت في الثمانينات، حيث مع نهاية 1988 عجز الأردن عن الالتزام بخدمة ديونه كنتيجة لتلك الأزمات، وكان للإشاعات التي تحدثت عن نزوب الاحتياطات الأجنبية وتخفيض سعر الصرف بالغ الأثر في قيام الأفراد بالتخلص من أرصدة الدينار الأردني وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج مما أدى إلى فقدان الدينار الأردني حوالي 50% من قيمته عن عام 1987. جعلت تلك الظروف الأردن يتبع سلسلة من الإجراءات الاقتصاديةية مثل تعويم سعر الصرف، وتقييد السياسات النقدية، واتّباع سياسة الاقتراض لتغطية القصور في مخراته المحلية، وتلبية حاجته من العملات الأجنبية، كما أدت هذه الأزمات إلى لجوء الأردن للمؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ودخل عهد برامج التصحيح الاقتصادي بدءاً من العام 1989. ونتيجة لتلك الإجراءات ازدادت أعباء القروض وبشكل ملحوظ في نهايات القرن المنصرم، الأمر الذي جعل من الديون أزمة تهدد استقلالية الدولة واستقرارها (العضايلة وآخرون، 2015، ص ص 515 - 516).

ومن جهة أخرى لوحظ أن هناك علاقة بين الإنفاق العام والدين العام في الاقتصاد، حيث أن الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة في سنة معينة ستؤدي أيضاً إلى زيادة حجم الدين العام. كما أن للاقتراض العام العديد من المآخذ، منها تقليص حجم الأموال التي يمكن الوصول إليها وزيادة تكلفة رأس المال، لأنه عندما تقتض الحكومات من الأسواق المالية، فإنها تقوم فعلياً بمزاحمة المقترضين الآخرين (مستثمري القطاع الخاص) وتجبرهم على دفع معدلات فائدة أعلى والتي لديها القدرة على تثبيط الاستثمار ضمنياً، فالتكلفة المرتفعة لرأس المال تتسبب في تخلي الشركات عن إنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية. إشكالية الدراسة: لا يزال النقاش قائماً حول طبيعة العلاقة بين الدين العام والإنفاق العام من الناحية المفاهيمية والتجريبية. على الرغم من أن الحكمة التقليدية تقول أن الانفاق العام هو محدد للاقتراض العام، إلا أن الدراسات التجريبية لا تدعم بشكل كامل الحكمة التقليدية. (Uguru, 2016, PP 37) في ضوء ذلك، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي علاقة التأثير و التأثير بين الدين العام والانفاق العام في الأردن خلال الفترة (2005 - 2023)؟.

فرضيات الدراسة: يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- H_1 : يوجد أثر معنوي عند مستوى معنوية $\alpha = 95\%$ لشقي الانفاق العام في الدين العام؛
 - H_2 : يوجد أثر معنوي عند مستوى معنوية $\alpha = 95\%$ للدين العام في الانفاق العام؛
 - H_3 : يوجد أثر معنوي عند مستوى معنوية $\alpha = 95\%$ للإنفاق العام في الدين العام؛
- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدين العام والإنفاق العام في الأردن خلال الفترة (2005 - 2023)، أما الأهداف الأخرى فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- رصد وتحليل التطورات الحاصلة في كل من الدين العام والانفاق العام في الأردن.
 - الخروج بتوصيات لتوجيه الدين العام التوجيه الأمثل بما يخدم الاقتصاد الأردني.
- أهمية الدراسة:** تأتي أهمية الدراسة من عدة اعتبارات أهمها:

- الاهتمام المتزايد بالدين العام في البلدان النامية (ومنها الأردن) لما لهما من تأثير كبير على السياسات المالية.
- معرفة ما إذا كان الدين العام يستخدم لتمويل الإنفاق الجاري أم لتمويل الانفاق الرأسمالي الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن.

- ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الدين العام والانفاق العام في البلدان النامية.

منهج الدراسة: قد استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وكذلك استعنا بالمنهج الكمي، وذلك لأنه يتلاءم مع طبيعة بحثنا، فقد حاولنا وصف متغيرات الدراسة خلال سنوات الدراسة لنقف على تطورات الظاهرة المدروسة لاسيما متغيرات الدراسة والمتمثلة في متغير الدين العام وكل من أنواعه، ومتغير الانفاق العام وكل أقسامه من خلال متابعة إحصائياتها والتغير خلال سنوات الدراسة، من جهة أخرى حاولنا إيجاد تحليلات مفسرة لهذه التغيرات، خصوصا منها التحليلات الاقتصادية .

هيكل الدراسة : تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة تضمنت أهم نتائج الدراسة وتوصياتها. ويتناول المحور الثاني الإطار النظري للدراسة، ويستعرض المحور الثالث الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة ، وتم تخصيص المحور الرابع لتحليل تطور الدين العام والانفاق العام في الأردن، في حين تم إجراء الدراسة التطبيقية في المحور الخامس.

2.2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 ماهية الدين العام:

1.1.1 تعريف الدين العام:

هناك العديد من التعاريف للدين العام، اختلفت تبعا لاختلاف وجهات النظر والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمختلف الدول ومع ذلك، فإن التعريفات الأكثر استخداماً والأكثر شمولية للدين العام هي تلك التي قدمها صندوق النقد الدولي.

حيث يعرف صندوق النقد الدولي الدين العام لدولة ما "بأنه مجموع الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى المقيمين وغير المقيمين في البلد أي الأجانب وفي ميعاد استحقاق معين" (الشمري وكاظم، 2015، ص 04).

2.3.1 أنواع الدين العام:

تميز الأدبيات الاقتصادية بشكل عام، وخاصة تلك المتعلقة بالمالية العامة بين نوعين رئيسيين من الدين العام، هذان النوعان هما الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي:

- الدين العام الداخلي: ينشأ هذا النوع من الدين عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة، بغض النظر عن جنسياتهم. وهو إجمالي الديون القائمة في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، أو هو ماتدين به الدولة لمواطنيها، أي: عندما تقتترض الدولة داخليا وتطرح سندات القرض في الداخل بعملتها الوطنية ويكتتب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا أفراد أم وحدات اقتصادية أخرى (الشمري وكاظم، 2015، ص 04).

- الدين العام الخارجي: يشير الدين العام الخارجي إلى الموارد المقدمة من قبل بلد أجنبي أو من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية في الخارج (دوايه، 2016، ص 07). الدين العام الخارجي يؤثر على الدخل القومي بالزيادة عند الحصول عليه وبالنقصان عند سداه (Sibel, 2019, p03).

2.2 الانفاق العام:

يعد الانفاق العام من الأدوات المهمة الأخرى للمالية العامة. ويعتبر الانفاق العام مهم لتنفيذ السياسات المختلفة للحكومة فيما يتعلق بالرفاهية والنمو والاستقرار وما إلى ذلك.

1.2.2 تعريف الإنفاق العام:

يمكن تعريف الانفاق العام على أنه "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة" (عبد المطلب، 2005، ص 173).

وهناك تعريف للإنفاق العام يرى بأنه "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام" (أندراوس، 2010، ص 99).

وثمة تعريف ثالث ينظر إلى الإنفاق العام على أنه " المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات للمواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة" (الجبوري والزالمى ، 2014 ، ص 192).

ومن خلال القراءة المتمعنة للتعاريف السابقة، نلاحظ أنها اختلفت من حيث طريقة الصياغة، إلا أنها لم تختلف من حيث الجوهر والمضمون في تعريف الإنفاق العام، حيث اعتبرته مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه الدولة أو أحد هيئاتها العامة بهدف إشباع حاجات عامة .

2.2.2 تقسيم النفقات العامة:

يبرز أهم تقسيم للنفقات العامة على النحو التالي (سعد وتهتان، 2020، ص 124):

- **النفقات الجارية:** وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي التي تتكرر بصورة منتظمة وتخص تسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة كالإنفاق في شكل أجور ورواتب، والإنفاق في شكل مدفوعات للفوائد والاعانات.
- **النفقات الاستثمارية (الرأسمالية):** هي النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة ثروة الدولة، وهي متعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال يكون الهدف منها هو توسيع الطاقة الانتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي.

3. مراجعة الأدبيات:

1.3 النظريات:

يعد الدين العام والإنفاق العام من المجالات المهمة للدراسة في مجال المالية العامة والسياسة الاقتصادية، وعلى هذا النحو اكتسبت دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين زخماً بمرور الوقت.

النظرية الكلاسيكية: دعمت النظرية الكلاسيكية سياسة عدم التدخل، حيث لم يكن للدولة في ظل الفكر الكلاسيكي دور نشط في الحياة الاقتصادية التي كانت قائمة على المبادرة الخاصة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وكذلك المنافسة. تفترض هذه النظرية أن الإنفاق العام غير منتج. وترى أيضاً أن الدين العام سيفرض عبئاً غير ضروري على المجتمع.

النظرية الكينزية: على النقيض من النظرية الكلاسيكية، هناك النظرية الكينزية التي وضعها جون ماينارد كينز. ويتفق كينز (1936) على أن نمو أي اقتصاد يمكن تحفيزه من خلال زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب؛ وأن الحكومات تستخدم السياسات المالية في أوقات الركود لتحسين الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، فإن الدولة تخفض الضرائب وتزيد الإنفاق لتحفيز الطلب الكلي في أوقات الكساد (Hambeleleni & Teresia, 2020.p337). وأكد كينز على أهمية الدين العام من خلال ربطه بتمويل العجز في الموازنة العامة، والسماح للحكومة بالاقتراض لجميع الأغراض بحيث يزداد الطلب الفعال ، ويؤدي ذلك إلى زيادة العمالة والنتاج.

نظرية الأثر الإزاحي : تأسست هذه النظرية من قبل بيكوك ووايزمان في سنة 1961. ربما تكون دراستهما واحدة من أفضل التحليلات المعروفة للنمط الزمني للإنفاق العام. وكانت حجتهما الرئيسية أن الإنفاق العام لا يتزايد بشكل متناسق بل على شكل قفزات متتالية، ويرجع ذلك إلى أن الحكومة بحاجة إلى توفير السلع العامة للمواطنين. وفي بعض الأحيان، تحدث بعض الاضطرابات الاجتماعية أو غيرها من الاضطرابات التي تبين الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام، وهو ما لا يستطيع المستوى الحالي للإيرادات أن يفي بتمويله . ومن ثم فإن ارتفاع الإنفاق العام سيؤدي إلى عدم كفاية المستوى الحالي للإيرادات. ويعرف استبدال المستوى الأولي والمنخفض للإنفاق العام بمستوى جديد وأعلى باسم تأثير الإزاحة (Odo et al , 2016,p38). وبالتالي، تعمل الحكومة على سد فجوة الموارد المالية من خلال الاقتراض مما يؤدي بدوره إلى الدين العام. تفترض هذه النظرية وجود علاقة إيجابية بين الدين العام والإنفاق العام.

ومن خلال ما سبق ، يمكننا اعتبار نظرية الأثر الأزاخي ل بيكوك ووايزمان الأساس النظري لدراستنا، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام في الاقتصاد الأردني قد تؤدي إلى مستويات غير كافية من الإيرادات الحالية، مما يتسبب في تراكم الدين العام.

2.3 الدراسات التجريبية السابقة:

تم إجراء مجموعة من الدراسات حول العلاقة بين الدين العام والإنفاق العام في مناطق مختلفة من العالم وباستخدام طرق تقدير مختلفة. وسوف نقوم بعرض أهم هذه الدراسات وترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث:

هدفت دراسة (عبيد، 2015) إلى تحديد أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتطويري. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي وذلك بالاستناد إلى البيانات والاحصاءات الرسمية للفترة (1997-2013). وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفعت نسبة حجم الدين من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع حجم النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وكلما ارتفعت نسبة حجم الدين من الناتج المحلي الإجمالي انخفض حجم النفقات التطويرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

عكفت دراسة (الحجايا، 2018) إلى معرفة محددات الإنفاق الحكومي العام في كل من الأردن و لبنان ومصر والمغرب وتونس خلال الفترة (2000-2014) باستخدام منهجية التحليل النظري والقياس الكمي، حيث تم بناء نموذج قياسي لبيان محددات الإنفاق العام لهذه البلدان باستخدام الطرق القياسية المستخدمة في تحليل البيانات المدمجة (Panel Data) وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الإيراد العام والدين العام بالإضافة إلى معدل التضخم ومعدل النمو السكاني تعتبر أهم المحددات التي تحكم التوسع في الإنفاق العام للدول المدروسة، كما أن نتائج التحليل لم تعط دلائل على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في تلك الدول.

اختبرت دراسة (Uguru, 2016) العلاقة التجريبية بين الدين العام والإنفاق الحكومي في نيجيريا من 1980 إلى 2013. تم الحصول على البيانات التي هي بيانات ثانوية بحتة من خلال النشرة الإحصائية لبنك نيجيريا المركزي. وقدرت الدراسة نمودجا للدين العام باعتباره المتغير التابع، في حين أن النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية هما المتغيران المستقلان. باستخدام تقنية الانحدار بطريقة المربعة الصغرى العادية، أظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية ومعنوية بين الدين العام والإنفاق الحكومي في نيجيريا .

بحثت دراسة (Odo et al , 2016) في العلاقة السببية بين إجمالي الدين العام والإنفاق العام في نيجيريا من 1980 إلى 2015. تم استخدام التكامل المشترك، نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM واختبار Wald لتحليل المتغيرات: الدين العام، الإنفاق الرأسمالي، الإنفاق الجاري، سعر الفائدة. أشارت نتائج اختبار تحليل التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التي تم اختبارها وأنه يمكن الاعتماد على النتائج في اتخاذ قرارات سياسية طويلة المدى في الاقتصاد، وبنيت نتائج اختبار VECM إلى أن الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري لهما علاقة موجبة قوية بالدين العام في الاقتصاد النيجيري، كما أظهرت نتيجة اختبار Wald أن السببية أحادية الاتجاه تمتد من الإنفاق الرأسمالي والجاري إلى الدين العام في نيجيريا.

تناولت دراسة (Hambeleleni & Teresia, 2020) في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية والدين العام في ناميبيا من خلال استخدام بيانات هذه المتغيرات للفترة من 1980 إلى 2018. وتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل ديناميكيات الأمد القريب وتم العثور على علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، كما وجدت الدراسة أدلة داعمة على أن زيادة الدين العام ستحفز الإنفاق الحكومي في ناميبيا خلال الفترة محل الدراسة.

هدفت دراسة (Qwader & Aloshaibat, 2020) إلى التعرف على دور المكونات الرئيسية للموازنة العامة في التأثير على الدين العام في الأردن من خلال دراسة قياسية اقتصادية، وبشكل خاص تم تطبيق برنامج EViews 9 على السلسلة الزمنية السنوية للدين العام والنفقات الجارية ونفقات الرأسمالية والضرائب والمنح الخارجية من عام 1990 إلى عام 2018، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإنفاق الرأسمالي على الدين العام ووجود تأثير سلبي

ومعنوي للضرائب على الدين العام في الأمدين القصير والطويل، كما أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإنفاق الجاري على الدين العام في الأمد القصير وتأثير إيجابي غير معنوي في الأمد الطويل، بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي للمنح الخارجية على الدين العام في الأمد القصير وتأثير سلبي معنوي في الأمد الطويل.

4. تحليل تطور الدين العام والإنفاق العام في الأردن خلال الفترة (2005 - 2023):

4.1 تحليل تطور الدين العام في الأردن خلال الفترة (2005 - 2023):

يتضح من الجدول رقم (01) أن الدين العام في الأردن، قد شهد ارتفاعاً متواصلاً خلال الفترة محل الدراسة، من 7523.7 مليون دينار في عام 2005 إلى 41181.7 مليون دينار في عام 2023، ومرد ذلك إلى ارتفاع كل من الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي.

هذا ويعكس الارتفاع في حجم الدين العام بشكل أساسي كل من الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة بالإضافة إلى الاحتياجات التمويلية لكل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه (البنك المركزي الأردني، 2014، ص 46؛ البنك المركزي الأردني، 2023، ص 90).

الجدول رقم (01): تطور الدين العام في الأردن خلال الفترة (2005 - 2023)، بالمليون دينار

السنة	الدين العام الداخلي (1)	الدين العام الخارجي (2)	الدين العام الاجمالي (1+2)
2005	2467	5056.7	7523.7
2006	2961	5186.5	8147.5
2007	3695	5253.3	8948.3
2008	5754	3640.2	9394.2
2009	7086	3869	10955
2010	7980	4610.8	12590.8
2011	9996	4486.8	14482.8
2012	12678	4932.4	17610.4
2013	13440	7234.5	20674.5
2014	14621	8030.1	22651.1
2015	15486	9390.5	24876.5
2016	15793.7	10299	26092.7
2017	15402.1	11867.2	27269.3
2018	16220.7	12087.5	28308.2
2019	17738.0	12338.2	30076.2
2020	18933.7	14098.3	33032
2021	20259.5	15507.2	35766.7
2022	21579.2	16911.0	38490.2
2023	22489.9	18691.8	41181.7

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

الجدول رقم (02): الأهمية النسبية للدين العام في الأردن خلال الفترة (2005 - 2023)

السنة	نسبة الدين الداخلي من الدين العام الاجمالي %	نسبة الدين الخارجي من الدين العام الاجمالي %
2005	32.78	67.22
2006	36.34	63.66
2007	41.29	58.71
2008	61.25	38.75
2009	64.68	35.32
2010	63.37	36.63
2011	69.01	30.99
2012	72	28
2013	65	35
2014	64.54	35.46
2015	62.25	37.75
2016	60.52	39.48
2017	56.48	43.52
2018	57.30	42.70
2019	58.97	41.02
2020	57.31	42.68
2021	56.64	43.35
2022	56.06	43.93
2023	54.61	45.38

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الجدول رقم (01).

نلاحظ من الجدول رقم (02) أن نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدين كانت مرتفعة في بداية فترة الدراسة حيث بلغت (67.22%) و (63.66%) و (58.71%) خلال (2005) و (2006) و (2007) على التوالي. لكنها سجلت نسب منخفضة في السنوات التالية، وصلت إلى 45.38 % عام 2023، حيث اتجه الأردن إلى تقليل اعتماده على الدين الخارجي، في مقابل زيادة دينه الداخلي الذي كان (32.78%) كنسبة من إجمالي الدين عام (2005)، حتى بلغ (54.61%) عام (2023) في نهاية فترة الدراسة.

2.4 تحليل تطور الإنفاق العام في الأردن خلال الفترة (2005 - 2023):

يلعب الإنفاق العام دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الأردن؛ حيث يشكل عامل أساسي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بها.

وتظهر النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية في مجموعتين نفقات جارية ونفقات رأسمالية، وتتكون النفقات الجارية من نفقات الجهاز المدني ونفقات الجهاز العسكري ونفقات أخرى، أما النفقات الرأسمالية فتتكون من النفقات على مشاريع مستمرة، مشاريع قيد التنفيذ، ومشاريع جديدة (معلم ، دحيلة ، 2017 ، ص 42) .

بشكل عام، الانفاق العام في الأردن أخذ منحى تصاعدي، و بالرجوع إلى الجدول رقم (03) نلاحظ أن الأردن شهد ارتفاعا محسوسا في إجمالي إنفاقه خلال الفترة محل الدراسة من قيمة 3538.9 مليون دينار عام 2005 إلى 9626.3 مليون دينار عام 2023 ما عدا سنة 2015 التي شهدت انخفاضا طفيفا 2015.

ويعزى هذا الارتفاع المسجل في الانفاق العام الاجمالي في معظم سنوات الدراسة إلى زيادة الانفاق الجاري بسبب تزايد عدد العاملين في القطاع العام في الأردن مما يزيد من الرواتب والأجور، بالإضافة إلى المصروفات المخصصة لدعم السلع الأساسية وكذا إنفاق الحكومة على البنية التحتية والمشاريع الرأسمالية والمشاريع الخدمية الأخرى أدى إلى زيادة الانفاق الرأسمالي (Ateyah, 2017, p14).

وبالرجوع إلى الجدول رقم (03)، نجد أن الانفاق الجاري تزايد بشكل مستمر من عام 2005 إلى عام 2012 من 2908 مليون إلى 6202.8 مليون دينار، وقد جاءت الزيادة في الانفاق الجاري محصلة لارتفاع معظم بنود الانفاق الجاري خلال هذه الفترة، فقد ارتفعت مدفوعات فوائد الدين العام، وتعويضات الموظفين المدنيين، ودعم المواد الغذائية، إلى جانب الزيادة التي طرأت على رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهاز المدني والعسكري ضمن إطار إجراءات شبكة الأمان الاجتماعي التي تم تنفيذها خلال عام 2008 (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2008، ص 50 البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2012، ص 50) لينخفض في عام 2013 إلى 6055.9 مليون دينار نتيجة استمرار الحكومة في تنفيذ سياسة ضبط الانفاق وإلغاء دعم المشتقات النفطية وتوجيه الدعم لمستحقيه (البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي 2013، ص 46)، ليعاود الانفاق الجاري الارتفاع في عام 2014 إلى 6713.6 مليون نتيجة ارتفاع مدفوعات الدين العام وتعويضات الموظفين المدنيين ومخصصات الجهاز العسكري (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2014، ص 44)، ثم ينخفض مجددا في عام 2015 إلى 6624.5 مليون دينار نتيجة انخفاض بند دعم الوحدات الحكومية، كما انخفضت المساعدات الاجتماعية، ليشهد الانفاق الجاري ارتفاعا متواصلا خلال الأعوام من 2016 إلى غاية 2023 وقد جاء هذا الارتفاع في الانفاق الجاري نتيجة لارتفاع العديد من البنود المكونة له وفي مقدمتها بند مخصصات الجهاز العسكري، وبند مدفوعات (فوائد) الدين العام الداخلي والخارجي، ولند تعويضات العاملين، وبند الاعانات (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2016، ص 48؛ البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2018، ص 54؛ البنك المركزي الأردني، 2023، ص 86).

أما الانفاق الرأسمالي فقد ارتفع بشكل مستمر من 630.9 مليون دينار عام 2005 إلى 1444.5 مليون دينار عام 2009، ثم انخفض في عام 2010 إلى 961.4 مليون دينار، ليعاود الارتفاع في عام 2011 إلى 1057.1 مليون دينار، ثم ينخفض مجددا في عام 2012 إلى 675.4 مليون دينار، حتى وصل إلى 1137.5 مليون دينار في عام 2014، ثم تراجع الانفاق الرأسمالي في عامي 2015 و 2016 إلى 1098.4 مليون دينار، 1029.1 مليون دينار على التوالي، ثم ارتفع إلى 1060.2 مليون دينار عام 2017، ليعاود الانخفاض خلال الأعوام من 2018 إلى غاية 2020، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى توفير التمويل اللازم لتغطية الاحتياجات الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا، حيث قامت الحكومة الأردنية بتخفيض النفقات الرأسمالية، وحصرها في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية، وتأجيل الاستثمار بالمشاريع الأخرى (البنك المركزي الأردني 2020، ص 62)، ليعود ويرتفع خلال الأعوام 2021 و 2022، ثم تراجع الانفاق الرأسمالي في عام 2003 إلى 1377.6 مليون دينار.

الجدول رقم (03): تطور الاتفاق العام في الأردن خلال الفترة (2005 - 2023)، بالمليون دينار

السنة	الاتفاق العام الجاري (1)	الاتفاق العام الرأسمالي (2)	الاتفاق العام الاجمالي (2+1)
2005	2908	630.9	3538.9
2006	3118.1	794.1	3912.2
2007	3743.9	842.6	4586.5
2008	4481.4	949.6	5431
2009	4586	1444.5	6030.5
2010	4746.6	961.4	5708
2011	5739.5	1057.1	6796.6
2012	6202.8	675.4	6878.2
2013	6055.9	1021	7076.9
2014	6713.6	1137.5	7851.1
2015	6624.5	1098.4	7722.9
2016	6919.1	1029.1	7948.2
2017	7113	1060.2	8173.2
2018	7619.6	947.7	8567.3
2019	7897.2	915.5	8812.7
2020	8388.5	822.8	9211.3
2021	8720.6	1138.2	9858.8
2022	8954.3	1512.3	10466.6
2023	9626.3	1377.6	11003.9

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

يفصح الجدول رقم (04)، أن الاتفاق الجاري يستحوذ على الجزء الأكبر من الاتفاق العام في جميع سنوات الدراسة وينسب معتبرة، كما ارتفع من 82.17% في عام 2005 إلى 87.48% في عام 2023، أما الاتفاق الرأسمالي فقد انخفض من 17.83% في عام 2005 إلى 12.52% في عام 2023.

الجدول رقم (04) الأهمية النسبية للإنفاق العام في الأردن خلال الفترة 2005 - 2023

السنة	نسبة الانفاق الجاري من الانفاق العام الاجمالي %	نسبة الانفاق الرأسمالي من الانفاق العام الاجمالي %
2005	82.17	17.83
2006	82.17	17.83
2007	79.7	20.3
2008	81.62	18.38
2009	76.04	23.96
2010	83.15	16.85
2011	84.44	15.56
2012	90.18	9.82
2013	85.57	14.43
2014	85.51	14.49
2015	85.77	14.23
2016	87.05	12.95
2017	87.02	12.98
2018	88.93	11.07
2019	89.61	10.39
2020	91.06	8.94
2021	88.45	11.55
2022	85.55	14.45
2023	87.48	12.52

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الجدول رقم (03).

5. الدراسة التطبيقية :

1.5 نموذج الدراسة:

تتضمن الدراسة القياسية الكشف عن وجود علاقة من عدمها بين متغيرات الدراسة، المتمثلة في كل من الدين العام والانفاق العام في الأردن، حيث سنستخدم سلسلة بيانات سنوية تمتد من سنة 2005 إلى 2023. حيث تشمل الدراسة فحص لطبيعة العلاقة واتجاهها. والجدول التالي يمثل مدخلات النمذجة لدينا.

الجدول رقم 05: الدين العام والاتفاق العام في الأردن خلال الفترة (2005 - 2023)

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنة	الدين العام المحلي (1)	الدين العام الخارجي (2)	الدين العام لاجمالي (1+ 2)	الاتفاق العام الجاري	الاتفاق العام الرأسمالي	الاتفاق العام الاجمالي
2005	2467	5056.7	7523.7	2908	630.9	3538.9
2006	2961	5186.5	8147.5	3118.1	794.1	3912.2
2007	3695	5253.3	8948.3	3743.9	842.6	4586.5
2008	5754	3640.2	9394.2	4481.4	949.6	5431
2009	7086	3869	10955	4586	1444.5	6030.5
2010	7980	4610.8	12590.8	4746.6	961.4	5708
2011	9996	4486.8	14482.8	5739.5	1057.1	6796.6
2012	12678	4932.4	17610.4	6202.8	675.4	6878.2
2013	13440	7234.5	20674.5	6055.9	1021	7076.9
2014	14621	8030.1	22651.1	6713.6	1137.5	7851.1
2015	15486	9390.5	24876.5	6624.5	1098.4	7722.9
2016	15793.7	10299	26092.7	6919.1	1029.1	7948.2
2017	15402.1	11867.2	27269.3	7113	1060.2	8173.2
2018	16220.7	12087.5	28308.2	7619.6	947.7	8567.3
2019	17738.0	12338.2	30076.2	7897.2	915.5	8812.7
2020	18933.7	14098.3	33032	8388.5	822.8	9211.3
2021	20259.5	15507.2	35766.7	8720.6	1138.2	9858.8
2022	21579.2	16911.0	38490.2	8954.3	1512.3	10466.6
2023	22489.9	18691.8	41181.7	9626.3	1377.6	11003.9

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

اختبار استقرارية السلسلة :

أ- بالنسبة للمتغير التابع الدين العام

بداية استخدمنا اختبار ADF لديكي فولر الموسع وقد حصلنا على النتيجة في الجدول:

الجدول رقم 06: اختبار استقرارية السلسلة لديكي فولر الموسع بالنسبة للمتغير التابع الدين العام

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PDEBT

Exogenous variables: C

Date: 01/23/25 Time: 20:12

Sample: 2005 2023

Included observations: 10

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-100.8901	NA	41483710	20.37802	20.40828	20.34482
1	-77.43874	37.52216*	467584.7	15.88775	15.94826	15.82136
2	-75.69002	2.448209	408058.5	15.73800	15.82878	15.63842
3	-75.62110	0.082704	505670.5	15.92422	16.04525	15.79145
4	-74.74288	0.878223	545419.4	15.94858	16.09987	15.78261
5	-72.05006	2.154256	424398.6	15.61001	15.79156	15.41085
6	-70.75428	0.777468	463971.9	15.55086	15.76266	15.31850
7	-67.60949	1.257916	392874.3*	15.12190	15.36397	14.85635
8	-65.66366	0.389166	562020.2	14.93273	15.20506	14.63399
9	188.7402	0.000000	NA	-35.74804*	-35.44546*	-36.07998*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

نلاحظ أن أهم اختبارين هما "AIC" و "SC" أن فترة الإبطاء المثلى هي 9 لكن حسب اختبار "LR" طول فترة الإبطاء هي 1.

بعدها نختار النموذج. بعد العمل نتج الجدول التالي

الجدول رقم 07: اختبار استقرارية السلسلة لديكي فولر الموسع بعد تحديد طول فترة الإبطاء 1 بالنسبة للمتغير التابع الدين العام

العام

Null Hypothesis: PDEBT has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.293194	0.9434
Test critical values:		
1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PDEBT)

Method: Least Squares

Date: 01/23/25 Time: 20:51
Sample (adjusted): 2007 2023
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PDEBT(-1)	0.022425	0.017341	1.293194	0.2155
D(PDEBT(-1))	0.752987	0.204788	3.676916	0.0022
R-squared	0.421358	Mean dependent var		1943.188
Adjusted R-squared	0.382781	S.D. dependent var		840.9672
S.E. of regression	660.6913	Akaike info criterion		15.93458
Sum squared resid	6547694.	Schwarz criterion		16.03261
Log likelihood	-133.4439	Hannan-Quinn criter.		15.94433
Durbin-Watson stat	1.785667			

نلاحظ من الجدول أن قيمة "ت" لاختبار ديكي فولر هي أكبر من قيمها في الثلاث قيم الحرجة 1%، 5%، 10% فالنموذج ساكن عند 1% بدون اتجاه عام ولا ثابت أو القاطع.

أما بالنسبة لمتغير الانفاق العام فبعد العمل نجد

الجدول رقم 08: اختبار استقرارية السلسلة لديكي فولر الموسع بعد تحديد طول فترة الإبطاء 1 بالنسبة للمتغير المستقل

الانفاق العام

Null Hypothesis: D(PEXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.390732	0.0005
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PEXP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/23/25 Time: 21:34
Sample (adjusted): 2007 2023
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PEXP(-1))	-1.322523	0.245333	-5.390732	0.0001
C	548.5909	131.4725	4.172666	0.0008
R-squared	0.659555	Mean dependent var		9.647059
Adjusted R-squared	0.636859	S.D. dependent var		584.1780
S.E. of regression	352.0327	Akaike info criterion		14.67546
Sum squared resid	1858905.	Schwarz criterion		14.77348
Log likelihood	-122.7414	Hannan-Quinn criter.		14.68520
F-statistic	29.05999	Durbin-Watson stat		2.017597
Prob(F-statistic)	0.000075			

نلاحظ من الجدول أن قيمة "ت" لاختبار ديكي فولر هي أكبر من قيمها في الثلاث قيم الدرجة 1%، 5%، 10% فالنموذج ساكن عند 1% بدون اتجاه عام وبوجود الثابت معنوي. وكجدول ملخص لاختبار الاستقرار ندرج ما يلي:

الجدول رقم 09: جدول ملخص لنتائج اختبار الاستقرار

VARIABLE المتغير	LEVEL المستوى		FIRST Deference الفرق الأول	
	ADF STATISTICS احصاءة ديكي فولر	RESULT النتيجة	ADF STATISTICS احصاءة ديكي فولر	RESULT النتيجة
PDEBT	1.293194	STATIONARY	-	-
PEXP	- 4.332980	NON STAT	-5.390732	STATIONARY

أولاً قمنا بدراسة نموذج تأثير الانفاق العام بشقيه على الدين العام كما هو مطرح في العديد من الأبحاث، و يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$PDebt = f(RExp, CExp) \dots\dots\dots(01)$$

حيث :

$PDebt$: الدين العام؛

$RExp$: الانفاق العام الجاري؛

$CExp$: الانفاق العام الرأسمالي.

وعليه فإن النموذج الخطي للدراسة القياسية يمكن كتابته من الشكل:

$$PDebt = \beta_0 + \beta_1 RExp + \beta_2 CExp + \mu_i \dots\dots\dots(02)$$

حيث أن

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$: هي مقدرات النموذج أو معلماته؛

μ_i : حد الخطأ العشوائي.

بعد ادخال المعطيات في برنامج SPSS تحصلنا على المخرجات التالية؛

الجدول رقم 10: مقدرات النموذج الأول - أثر شقي الانفاق العام في الدين العام

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-12012,366	2505,361		-4,795	,000
	RExp	5,346	,317	,977	16,874	,000
	CExp	,203	2,667	,004	,076	,940

a. Variable dépendante : Pdebt

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 23.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا بأن مقدرة النموذج الخاصة بالانفاق العام الرأسمالي غير معنوية فهي أكبر من مستوى الدلالة 0.005 أي أنه يمكن تجاهل أثر متغير الانفاق العام الرأسمالي واعتباره غير معنوي، بينما أثر كل من الثابت الانفاق العام الجاري معنوي أي لهما أثر في الدين العام.

وبالتالي الفرضية:

H₁: يوجد أثر معنوي عند مستوى معنوية $\alpha = 95\%$ لشقي الانفاق العام في الدين العام (هي فرضية خاطئة) لأنه لا يوجد أثر معنوي للانفاق العام الرأسمالي في الدين العام.

ويمكن بناء نموذج ثاني يعتبر أن الدين العام يتأثر فقط بالانفاق العام الجاري فيكون النموذج كما يلي:

$$PDebt = f(RExp) \dots\dots\dots(03)$$

حيث:

$PDebt$: الدين العام؛

$RExp$: الانفاق العام الجاري.

وعليه فإن النموذج الخطي للدراسة القياسية يمكن كتابته من الشكل:

$$PDebt = \beta_0 + \beta_1 RExp + \mu_i \dots\dots\dots(04)$$

حيث أن:

β_0, β_1 : هي مقدرات النموذج أو معلماته؛

: حد الخطأ العشوائي. μ_i

بعد ادخال المعطيات في برنامج SPSS تحصلنا على المخرجات التالية؛

الجدول رقم 11: مقدرات النموذج الثاني – أثر الانفاق العام الجاري في الدين العام

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	-11881,237	1761,895		-6,743	,000
RExp	5,358	,266	,980	20,112	,000

a. Variable dépendante : Pdebt

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 23.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا بأن كل من مقدرة النموذج هي معنوية إحصائياً فهي أقل من مستوى الدلالة 0.005 وعليه يمكن تبني النموذج ويمكن أيضاً القول بأن الانفاق العام الجاري يؤثر في الدين العام؛ حيث أن الزيادة في الانفاق العام الجاري بواحد دينار أردني تؤدي إلى الزيادة في الدين العام ب(5,358) دينار أردني. ويمكن صياغة النموذج الثاني كالتالي:

$$PDebt = -11881,237 + 5,358 RExp + \mu_i \dots\dots\dots(05)$$

ويمكن الحديث الآن عن شدة الارتباط بمعامل الارتباط الذي كان يساوي $R = 0.98$ وهذا يدل على أن العلاقة موجبة أي طردية وقوية بين الانفاق العام الجاري والدين العام.

أما عن معامل التحديد فقد كان يساوي $R\text{-deux} = R\text{-squared} = R^2 = 0.96$

بمعنى أن 96% من التغير في الدين العام كانت نتيجة للتغير في الانفاق العام الجاري، أما النسبة الباقية وهي 4% (-100%) فتعزى أو ترجع إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

وقد قمنا بدراسة نموذج تأثير الدين العام على الانفاق العام، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$PExp = f(PDebt) \dots\dots\dots(06)$$

حيث:

$PDebt$: الدين العام؛

$PExp$: الانفاق العام؛

وعليه فإن النموذج الخطي للدراسة القياسية يمكن كتابته من الشكل:

$$PExp = \beta_0 + \beta_1 PDebt + \mu_i \dots\dots\dots(07)$$

حيث أن

β_0, β_1 : هي مقدرات النموذج أو معلماته؛

μ_i : حد الخطأ العشوائي.

بعد ادخال المعطيات في برنامج SPSS تحصلنا على المخرجات التالية؛

الجدول رقم 12: مقدرات النموذج الثالث – أثر الدين العام في الانفاق العام

Coefficients ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta	
1	(Constante)	3169,857	253,997		,000
	Pdebt	,190	,010	,975	,000

a. Variable dépendante : PExp

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 23.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا بأن كل من مقدرة النموذج الخاصة بالدين العام ومقدرة النموذج الخاصة بالثابت معنوية إحصائياً فهي أقل من مستوى الدلالة 0.005 وعليه يمكن اعتبار متغير الانفاق العام مؤثر في الدين العام؛ حيث أن الزيادة في الدين العام بواحد دينار أردني تؤدي إلى الزيادة في الانفاق العام ب(0.190) دينار أردني. ويمكن صياغة النموذج الثالث كالتالي:

$$PExp = 3169.857 + 0.19 PDebt + \mu_i \dots\dots\dots(08)$$

من جهة أخرى ووفقاً للنموذج الثالث دائماً فإن شدة الارتباط الممكن التعبير عنها بمعامل الارتباط الذي كان يساوي

$R = 0.975$ الشيء الذي يدل على أن العلاقة موجبة أي طردية وقوية بين الدين العام والانفاق العام.

أما عن معامل التحديد فقد كان يساوي $R\text{-deux} = R\text{-squared} = R^2 = 0.951$

بمعنى أن 95.1% من التغير في الانفاق العام كانت نتيجة للتغير في الدين العام، أما النسبة الباقية وهي 4.9% (-100%) فتعزى أو ترجع إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

وبالتالي الفرضية:

H_2 : يوجد أثر معنوي عند مستوى معنوية $\alpha = 95\%$ للدين العام في الانفاق العام (هي فرضية صحيحة)

إن هذا كله يقودنا إلى محاولة معرفة أثر الانفاق العام على الدين العام وبناء نموذج رابع من أجل ذلك؛

ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$PDebt = f(PExp) \dots\dots\dots(09)$$

حيث:

$PDebt$: الدين العام؛

$PExp$: الانفاق العام؛

وعليه فإن النموذج الخطي للدراسة القياسية يمكن كتابته من الشكل:

$$PDebt = \beta_0 + \beta_1 PExp + \mu_i \dots\dots\dots(10)$$

حيث أن

β_0, β_1 : هي مقدرات النموذج أو معلماته؛

μ_i : حد الخطأ العشوائي.

بعد ادخال المعطيات في برنامج SPSS تحصلنا على المخرجات التالية؛

الجدول رقم 13: مقدرات النموذج الرابع – أثر الانفاق العام في الدين العام

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	-14820,917	2096,167		-7,070	,000
PExp	5,013	,275	,975	18,245	,000

a. Variable dépendante : Pdebt

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 23.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا بأن كل من مقدرة النموذج الخاصة بالانفاق العام ومقدرة النموذج الخاصة بالثابت معنوية إحصائياً فهي أقل من مستوى الدلالة 0.005 وعليه يمكن اعتبار متغير الانفاق العام مؤثر في الدين العام؛ حيث أن الزيادة في الانفاق العام بواحد دينار أردني تؤدي إلى الزيادة في الدين العام بـ (5.013) دينار أردني. ويمكن صياغة النموذج الثالث كالتالي:

$$PDebt = -14820,917 + 5,013 PExp + \mu_i \dots\dots\dots(11)$$

من جهة أخرى ووفقاً للنموذج الرابع دائماً فإن شدة الارتباط الممكن التعبير عنها بمعامل الارتباط الذي كان يساوي $R = 0.975$ الشيء الذي يدل على أن العلاقة موجبة أي طردية وقوية بين الانفاق العام والدين العام.

أما عن معامل التحديد فقد كان يساوي $R\text{-deux} = R\text{-squared} = R^2 = 0.951$

بمعنى أن 95.1% من التغير في الدين العام كانت نتيجة للتغير في الانفاق العام، أما النسبة الباقية وهي 4.9% ($100\% - 95.1\% = 4.9\%$) فتعزى أو ترجع إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

وبالتالي الفرضية:

H_3 : يوجد أثر معنوي عند مستوى معنوية $\alpha = 95\%$ للانفاق العام في الدين العام (هي فرضية صحيحة)

2.5 النتائج ومناقشتها

دلت النتائج على وجود علاقة ترابطية موجبة بين الدين العام والانفاق العام حيث العلاقة هي من النوع (تأثير وتأثر)، لأنه عندما تكون الإيرادات غير كافية لمواجهة الزيادة في النفقات يظهر العجز في الموازنة العامة. وبالتالي، ستضطر البلاد إلى اللجوء إلى الاقتراض، وبالتالي زيادة الدين العام. ومن جهة أخرى تراكم الدين العام وخدماته سوف يؤدي إلى زيادة الانفاق العام.

$$R\text{-deux} = R\text{-squared} = R^2 = 0.951$$

أما عن معامل التحديد فقد كان يساوي $R^2 = 0.951$ بمعنى أن 95.1% من التغير في الدين العام كانت نتيجة للتغير في الانفاق العام، أما النسبة الباقية وهي 4.9% (100%-95.1%) فتعزى أو ترجع إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

هذه النتائج تدعم نظرية الأثر الازاحي لبيكوك ووايزمان ومماثلة لتلك التي توصل إليها كل من (عبيد، 2015) و (الحجاية، 2018) و (Uguru, 2016).

غير أن أهم نتيجة هي أثر الانفاق العام الجاري في الدين العام أين سجلنا معامل الارتباط يساوي $R = 0.956$ وهذا يدل على أن العلاقة موجبة أي طردية وقوية بين الانفاق العام الجاري والدين العام، ويمكن تفسير ذلك إلى أن الإنفاق العام الجاري يستحوذ على الحصة الأكبر من الانفاق العام في جميع سنوات الدراسة وبنسب معتبرة، وعندما تكون الإيرادات غير كافية لتغطية الزيادة في النفقات وخصوصا الجارية منها، يؤدي ذلك إلى عجز الموازنة العامة وبالتالي، ستضطر الدولة الأردنية إلى اللجوء إلى الاقتراض، وبالتالي زيادة الدين العام. هذه النتيجة مماثلة لتلك التي توصل إليها كل من (Odo et al , 2016) و (Qwader & Aloshaibat, 2020).

وتوصلت الدراسة كذلك إلى وجود أثر غير معنوي للإنفاق العام الرأسمالي على الدين العام ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن النفقات الرأسمالية بلغت مستويات ضعيفة خلال الفترة المدروسة ، وبالتالي فإن الانفاق العام الرأسمالي لا يخلق الأثر المتوقع على الدين العام ، وهذه النتيجة تتعارض مع نتائج دراسة كل من (Qwader & Aloshaibat, 2020) و (Odo et al , 2016).

6. خاتمة:

1.6 النتائج:

توصلنا في هذا البحث إلى العديد من النتائج، ومن أهمها:

1. هناك ارتفاع ملحوظ في حجم الدين العام في الأردن، مما يعكس بشكل أساسي الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة .
2. استحوذت النفقات الجارية على أكبر حصة من النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية، مقابل انخفاض النفقات الرأسمالية.
3. يمكن اعتبار متغير الانفاق العام مؤثر في الدين العام؛ حيث أن الزيادة في الانفاق العام بواحد دينار أردني تؤدي إلى الزيادة في الدين العام ب(5.013) دينار أردني .
4. اعتبار متغير الدين العام مؤثر في الانفاق العام؛ حيث أن الزيادة في الدين العام بواحد دينار أردني تؤدي إلى الزيادة في الانفاق العام ب(0.190) دينار أردني
5. الانفاق العام الجاري يؤثر في الدين العام؛ حيث أن الزيادة في الانفاق العام الجاري بواحد دينار أردني تؤدي إلى الزيادة في الدين العام ب(5.358) دينار أردني.
6. العثور على أثر غير معنوي للإنفاق العام الرأسمالي على الدين العام خلال الفترة محل الدراسة.
7. بالنظر إلى النتيجتين 3 و4 المذكورتين أعلاه فإن الانفاق العام مؤثر في الدين العام، وأن هذا الأخير بدوره مؤثر في الانفاق العام، غير أن درجة تأثير الإنفاق العام على الدين العام أكبر من تأثير الدين العام على الانفاق العام، ففي ظل تساوي

معامل التحديد R^2 ، تم الحصول على أن الزيادة في الإنفاق العام بوحدة واحدة من الدينار الأردني تؤدي إلى الزيادة في الدين العام ب (4.498) دينار أردني، في حين أن الزيادة في الدين العام بوحدة واحدة من الدينار الأردني تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ب (0.198) دينار أردني.

2.6 الاقتراحات:

- بناءً على نتائج الدراسة، يمكن اقتراح الآتي:
- الاحجام عن الاقتراض لتمويل الإنفاق الجاري، لأن الدولة الأردنية تستخدم الجزء الأكبر من دينها في تغطية النفقات الجارية.
- توجيه كل الدين العام لتمويل الإنفاق الرأسمالي مما يساهم في تحقيق إيرادات في المستقبل القريب تكون كفيلة بتغطية الدين العام وخدماته.
- ضرورة إجراء مراجعة شاملة للإنفاق العام في الأردن من أجل التحكم في الدين العام.

قائمة المراجع:

المراجع العربية :

- . الجبوري، بتول مطر والزامل، دعاء محمد (2014) ، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003 - 2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 16(01) ، 190 - 202.
- . الحجايا ، سليم سليمان (2018)، محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2000 - 2014)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، 05 (02)، 93 - 110 .
- . أندراوس ، عاطف وليم (2010)، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة تطور الدور الاقتصادي الحكومي" (الضرائب، الإنفاق العام ، الموازنة العامة)، دار الفكر الجامعي، مصر.
- . العضايلة، راضي محمد، العمرو، حسن عبد الرحمن و القرالة، حذيفة سميج(2015)، هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980 - 2012)، مجلة دراسات العلوم الادارية، 42 (02)، 515 - 530 .
- . الشمري ،مايخ شبيب و كاظم ،حيدر جواد (2015)، تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر دراسة للمدة 2001 . 2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 12 (35)، 01 - 17.
- . بنك المركزي الأردني (2008)، التقرير السنوي ، الأردن.
- . بنك المركزي الأردني (2012)، التقرير السنوي ، الأردن.
- . بنك المركزي الاردني (2013)، التقرير السنوي ، الأردن.
- . بنك المركزي الأردني(2014) ، التقرير السنوي، الاردن.
- . بنك المركزي الأردني (2016)، التقرير السنوي ، الأردن.
- . بنك المركزي الأردني (2018)، التقرير السنوي ، الأردن.
- . بنك المركزي الأردني (2020)، التقرير السنوي ، الأردن.
- . بنك المركزي الأردني (2023)، التقرير السنوي ، الأردن.
- . دوابة، أشرف محمد (2016)، أزمة الدين العام المصري رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- . محلم، ميساء و دحيلة، نسرين (2017) ، الإنفاق العام في الأردن خلال السنوات (2002-2015) ومدى توافقه مع أولويات وضوابط الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الاسلامية، 13 (04) ، 33 - 57 .

- . سعد ،حمزة و تهتان، مورارد (2020)، دور الإنفاق العام في تقليص معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2016-1990، مجلة إدارة الأعمال والدراسات القياسية ، 06 (01) ، 119 - 133.
- . عبد المطلب، عبد الحميد (2005)، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، مصر .
- . عبيد، عزيزة محمد عبد الله (2015)، أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997 - 2013 ، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية . فلسطين.

المراجع الأجنبية:

- Ateyah, A.(2017). **The Impact of Public Expenditure and Public Debt on Taxes: A Case Study of Jordan**, Accounting and Finance Research, 6(03),10 - 23.
- Hambeleleni, I ,& Teresia, K.(2020). **"An assessment of the relationship between public debt, government expenditure and revenue in Namibia,"** Public Sector Economics, Institute of Public Finance, vol. 44(3), pages 331-353.
- Odo, S. I. , Igberi, C. O., & Anoke. C. I.(2016). **Public Debt and Public Expenditure in Nigeria: A Causality Analysis**, Research Journal of Finance and Accounting, 7(10), 27-38.
- Sibel, A.(2019), **Theory of Public Debt and Current Reflections**, In book: Public Economics and Finance.
- Qwader. A. S., & Aloshaiba. S. D. (2020). **Components of the Public Budget and their Effects on Public Debt in Jordan**, International Journal of Economics and Financial Issues, 2020, 10(3), 88-96.
- Uguru, L. C. (2016). **The Link between Public Debt and Government Expenditure Pattern: The Nigeria Experience**, IOSR Journal of Business and Management, 18(01), PP 37-41.